

التعليم العالي وقضايا المجتمع: نحو تجديد المقاصد لتجويد العوائد

Higher Education and Society Issues: Towards Renewing of Purposes to Improve Returns

مريم زان ، جامعة لوئيسي علي البليدة 2 m.zane@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/22

تاريخ الاستلام: 2021/09/25

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التعليم الجامعي وعلاقته بقضايا المجتمع، مركزة على أهمية تجديد مقاصده وفقاً لمتغيرات العصر ومتطلبات المجتمع، وإعادة صياغة أهدافه وأدواره والانتقال بها من وضعية تقليدية تختزل دوره في سد احتياجات سوق العمل الى وضعية تحمل مواصفات الجودة والحداثة من أجل تفعيل مؤسسات التعليم الجامعي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لما لذلك من عوائد مجتمعية، ولقد خلصت الدراسة الى ضرورة توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وخدمة قضاياها على ضوء هذه المقاصد الحديثة التي تمثل مرجعية أساسية لنظام التعليم الجامعي في عصر العولمة والمنافسة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛ المجتمع؛ المقاصد؛ التجديد؛ العوائد؛ الجامعة.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

The present study deals with the subject of higher education and its relationship with society issues, focusing on the importance of renewing its purposes according to the contemporary changes and the requirements of society, and reformulating its objectives and roles to move from a traditional position that reduces its role in responding to the needs of the labor market to a position of quality and modernity in order to make higher education institutions more effective in the economic, social and cultural fields in view of their societal returns.

The study concluded that it is necessary to strengthen the relationship between the university and society and serve its issues in the light of these modern purposes, which represent a basic reference for the higher education system in the era of globalization and competition.

Keywords: higher education; society; purposes; renewing; returns; university.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

. مقدمة:

يُعتبر التعليم من المقاييس الفارقة في تقدم المجتمعات نظراً لأهميته ودوره في منظومة التنمية الشاملة، لذلك اهتمت العديد من الدول بتطوير وإصلاح منظوماتها التعليمية في مختلف مستوياتها بما فيها نظام التعليم العالي، لما تؤديه مؤسساته من وظائف جعلتها توصف بـ "التنظيم الأم" كتعبير عن أهمية الأدوار التي تقوم بها من نقل للمعرفة ونشرها بواسطة التدريس، وإنتاجها وتنميتها عن طريق البحث العلمي، إضافة إلى توظيف المعرفة لخدمة المجتمع، وهذا المقصد يُعتبر مقصداً حديثاً أدركته العديد من دول العالم وبدأت تتوجه إليه قصد جعل مؤسسات التعليم العالي في صميم المشروع المجتمعي وتعزيز التزامها القيمي تجاه مجتمعاتها وتسخير قدراتها لخدمته لتكون مؤسسات رسالية ذات أدوار وعوائد مجتمعية معتبرة، وتجاوز المقصد الذي يختزل وظيفة الجامعة في البعد المهني المرتبط بسد احتياجات سوق العمل، من خلال إعادة صياغة مقاصد التعليم العالي انطلاقاً من رؤية جديدة تؤمن أنّ التعليم الجامعي استثمار في القيم والموارد البشرية وأنه أداة للتنمية والتوجه نحو المستقبل، ما سيؤدي إلى تمكين مؤسساته وإعطائها مساحة أكبر من الحركة والفعل الاجتماعيين وتحقيق الاستفادة المثلى منها، من خلال تجديد مقاصدها وتوسيع وظائفها وتحسين الهوة بينها وبين المجتمع وجعلها فاعلاً محورياً في تنميته وباعثاً أساسياً لنهضته.

وعند الحديث عن تجديد مقاصد التعليم العالي وضرورة تفعيل الدور المجتمعي لمؤسساته تُثار أسئلة جوهرية حول طبيعة المقاصد التي ينبغي التوجه إليها وكيفية وشكل التجديد في هذه المقاصد ومدى توفر الإمكانيات والآليات اللازمة لتكريسها، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المقاصد التي ينبغي أن يتوجه نحوها التعليم العالي أخذاً في الاعتبار معطيات البيئة الجامعية المعاصرة واحتياجات المجتمع؟ وما هي العوائد التي يمكن أن تتحقق للمجتمع من هذا التوجه؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي دواعي تجديد مقاصد التعليم العالي؟

- ما هي المقومات والمبادئ التي يتوجب الارتكاز عليها في تجديد مقاصد التعليم العالي؟

- ما هو مضمون الدور الذي تؤديه الجامعة في خدمة قضايا المجتمع؟ وما هي النتائج المتحققة من أداء الجامعة لهذا الدور بكفاءة؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية ومايتفرع عنها، فإننا نفترض مايلي :

الفرضية الرئيسية: المقاصد التي ينبغي أن يتوجه إليها التعليم العالي في العصر الحالي لا بد أن تكون متجاوزة لنطاقها التقليدي، مواكبة لتطورات العصر ومرتبطة بالمجتمع ومتوجهة لخدمة قضاياه.

الفرضيات الفرعية :

-الفرضية الأولى: من أهم العوامل التي تدعو إلى تجديد مقاصد التعليم العالي قصور المقاصد التقليدية في مواجهة تحديات البيئة الجامعية المعاصرة.

-الفرضية الثانية: تطوير دور ووظائف الجامعة في خدمة قضايا المجتمع يتم انطلاقاً من تجديد مقاصدها، لأنّ وظائف الجامعة ما هي إلا وسيلة لتحقيق مقاصدها وتأهيلها لمواجهة تحديات العصر والمساهمة الفعالة في إقامة المشروع المجتمعي ونجاحه.

ونظراً لطبيعة الموضوع الذي يتناوله البحث والأهداف التي يتوخى تحقيقها، فإننا سنعمد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات المتصلة بالموضوع، وتفسير دواعي تجديد مقاصد التعليم العالي ومقوماته ومضمون دور الجامعة في المشروع المجتمعي، وسبل توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع انطلاقاً من تجديد مقاصد التعليم العالي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لمقاربة حول كيفية ربط التعليم العالي بقضايا المجتمعات الإنسانية وخدمتها من خلال توسيع مقاصده وتجديدها بما يتلاءم وخصوصياتها وبما يواكب التحولات المجتمعية الراهنة، بغية الانتقال من وضعية تقليدية إلى وضعية

تحمل مواصفات الحداثة والعصرنة في التعليم العالي في مختلف جوانبه ومكوناته، من مقاصد ومناهج و تقنيات وأساليب وممارسات، أي إيجاد وسائل وحلول غير تقليدية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن لنظام التعليم العالي توسيعا لفرصه ورفعاً لكفاءته وجودة مخرجاته، وهي الفلسفة التي يتوجب أن تحظى بالاهتمام في مسارات إصلاح التعليم العالي في وطننا العربي.

واستنادا الى ماتقدم، فإننا نتوخى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- بيان أهمية تجديد مقاصد التعليم العالي ودوره في مراحل التغير والتطور الاجتماعي والثقافي والعلمي، خاصة أمام التحديات التي تواجهها المجتمعات.

- تقديم رؤية يمكن الاستناد إليها في تجديد مقاصد التعليم العالي وتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع انطلاقا من تحديد مقومات التجديد و مجالات خدمة الجامعة للمجتمع.

- التأكيد على مكانة مؤسسات التعليم العالي ودورها في المجتمع وضرورة تنمية الاتجاهات العلمية واستخدامها في معالجة قضايا المجتمع وتحسين أوضاعه.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف والاجابة عن اشكالية الدراسة وتساؤلاتها، فإننا سنتناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

- البيئة المعاصرة للتعليم العالي ودواعي تجديد مقاصده،
- تجديد مقاصد التعليم العالي: المضمون والمقومات،
- الجامعة والمشروع المجتمعي،
- عوائد تجديد مقاصد التعليم العالي.

2. البيئة المعاصرة للتعليم العالي ودواعي تجديد مقاصده:

لقد اتسمت حقبة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة بخصائص وتطورات هامة، أحدثت تأثيرا كبيرا في حياة الأفراد وفي بيئة عمل المنظمات بما فيها منظمات التعليم العالي، فالنظام التعليمي عموما والجامعي خصوصا يعتبر من أكثر النظم الاجتماعية تأثرا بالتغيرات الحاصلة حوله، سواء في بيئته المحلية أو العالمية، فلقد أحدثت التحولات الحاصلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا تأثيرا كبيرا على فلسفة التعليم العالي ومقاصده ووظائفه وبرامجه ونظمه، وهي عوامل باتت تفرض على الجامعات مواكبة هذه التغيرات التي تشكل خصائص البيئة الجامعية المعاصرة وتحديات تفرض التجديد في التعليم العالي:

أ- **العولمة:** منذ تسعينيات القرن العشرين تزايد نفوذ العولمة وتأثيرها على المجتمعات ومنظوماتها السياسية والاجتماعية والثقافية في مختلف دول العالم، فالعولمة أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية التي يحاول من خلالها واضعو النظريات الاجتماعية أن يفهموا ويفسروا كيفية انتقال المجتمع إلى الألفية الثالثة، والجامعة كمنظومة مفتوحة على الآفاق الدولية الكبرى تأثرت بمجريات هذه الظاهرة، لأنّ النظم التعليمية عموما تخضع لعملية التأثير والتأثر بينها وبين البيئة المحيطة على المستوى المحلي، والتي تتأثر بدورها بالأوضاع المرتبطة بالنظام العولمي الجديد. (Aydin, 2014, p. 477)

وأمام هذه المستجدات والتحديات انصب الاهتمام على البحث عن كيفية تحقيق ملاءمة واستجابة التعليم العالي لمقتضيات العولمة بوعي وفاعلية واقتدار من خلال البحث عن التغيرات الواجب إجراؤها في منظومة التعليم العالي ومدى جدواها وعوائدها بالنسبة للفرد والمجتمع، لأنّ النظام التعليمي بدءا من فلسفته وتوجهاته الفكرية وانتهاء بما يقدم في قاعات الدراسة أصبح معنيا بالتعامل مع بُنى علمية ومعرفية وتكنولوجية وثقافية المتغيرات فيها أكثر من الثابت، لذلك فهو مطالب بالانخراط في علاقات تفاعل نشط مع المتغيرات المحيطة به، فهذا النظام ليس معزولا عن بيئته، كما أنّه لا يُقبل منه أن يتخلف عن حركة التغيرات الكبرى التي أفرزتها العولمة من حوله، ومن ثمّ تبدو أهمية الاستناد إلى فلسفة تعليمية ذات مقاصد تلائم هذه المعطيات وتشكل إطارا مرجعيا عاما لتحديد موقع نظام التعليم العالي،

إذ بدون هذه الفلسفة والمقاصد الحاكمة والموجهة، سوف تفتقر المواقف المتخذة من العولمة إلى شمولية وعقلانية الرؤية وفعالية الاستجابة.

ب- ثورة المعرفة والمعلوماتية: لقد أحدثت التطورات العلمية والمعرفية تحولات كبيرة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولم يكن قطاع التعليم العالي بمنأى عن هذا التحول، إذ بسطت هذه الثورة تأثيرها عليه ليصبح مطالباً بمواكبة التطورات العلمية الحاصلة وإجراء تعديلات جوهرية في سياساته ونظمه وأمنائه وكذا إعادة النظر في أهدافه ومقاصده، ذلك أنّ التعليم الجامعي كان ولا يزال يتوجه في مقاصده وفقاً لمبدأ "الطلب يخلق العرض"، وهذا ما جعل رسمي السياسات التعليمية وصنّاع القرار يركزون على الإعداد المهني في مسار التكوين العالي ويربطونه "كمّاً ونوعاً" باحتياجات سوق العمل.

بيد أنّه في إطار ثورة المعرفة بتداعياتها، أصبح على التعليم العالي أن يتوجه وفقاً لمبدأ معاكس مفاده " العرض يخلق الطلب " ، وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع في الفكر والتكنولوجيا وتسخير المعرفة لخدمة المجتمع، لاسيما في إطار التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يمثل القيمة الملموسة وغير الملموسة لاستخدام المعرفة في القرن الحادي والعشرين، حيث أضحت " المعرفة قوة والقوة معرفة " ، وهذا ما يجعل التعليم العالي بحاجة إلى أهداف ومقاصد أكثر توافقاً مع اقتصاد المعرفة ومع التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا لتنمية المجتمع وتقويته (جان و آخرون ، دت، صفحة 62)، فالتعليم في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا يمثل مصدر القوة التي تتحقق بها القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية لهذه الدول.

ج- التنافسية: لقد أدت الثورة المعرفية إلى الانتقال من مفهوم الميزة النسبية القائمة على الموارد الطبيعية إلى مفهوم الميزة التنافسية المكتسبة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح أهم أوجه التنافسية العلمية، وهذا بدوره في إحداث التنمية لاسيما بعد تنامي اقتصاد المعرفة، وتعظيم دور المعرفة في مجال التنافسية، حيث أصبحت الدول تعتمد على التراكم المعرفي أو ما يسمى الرصيد المعرفي القومي، ومن أهم مكونات هذا الرصيد ما تولده التكنولوجيات الجديدة من إنجازات هائلة، والتي انتقلت بها عمليات الإنتاج من الحاجة لكثافة اليد العاملة إلى الحاجة لكثافة المعارف، إذ لم تعد وفرة رأس المال والموارد الطبيعية والعمال تمثل الميزة النسبية المطلقة لأي مجتمع، ولقد تزايدت حدة التنافسية العلمية مع تدويل التعليم العالي وتنامي الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة، والبرامج التعليمية عبر الحدود، وهذا المناخ التنافسي الذي أصبح أكثر انفتاحاً على المستوى العالمي بات يفرض أكثر فأكثر على التعليم العالي ضرورة إعادة النظر في مراميه ومقاصده وفي أدوار مؤسساته، لكي يتحمل نظام التعليم الجامعي مسؤولية نقل ماتوصلت إليه البحوث إلى مختلف مؤسسات المجتمع لدعم الابتكار والإنتاج وتأهيل هذه المؤسسات لاستيعاب معطيات البيئة التنافسية ومواجهتها. (حامد، 2006، صفحة 220)

د- بروز دور التعليم العالي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يشكل التطور العلمي والتكنولوجي ركيزة أساسية في تقدم الدول، فلقد تنامي دوره بالشكل الذي أسهم في ربط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها بنجاح الدول في تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتطور التقني، ولقد ساهم ذلك في ظهور الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (High Value Added Activities) ، التي يمثل بها العلم والمعرفة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، وهو ما أدى إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات والمراكز البحثية في إعداد رأس المال البشري القادر على إحداث التنمية ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وهذا عامل من أهم العوامل الموجبة لتطوير أهداف ووظائف الجامعات لكي لا تكون قاصرة على الإعداد المهني فحسب، وهو ما بدأت تتوجه نحوه العديد من دول العالم بإشراك جامعاتها في المجال الاقتصادي لتقديم إسهاماتها في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الناشئة في المجال التنموي، لذلك أخذت هذه الدول على عاتقها تحديث التعليم العالي كإجراء استراتيجي عند صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى.

د- التعددية الثقافية في البيئة الجامعية: لقد زاد تسارع انتقال المعلومات وحركة الاتصال من سهولة نقل القيم والثقافات بين المجتمعات بشكل كبير، فأصبحت بيئة الجامعات تتصف بالتعددية الثقافية الناجمة عن الاندماج الثقافي الذي يحدث أثناء عمليات الهجرة، وكذا تدويل التعليم العالي وما نتج عنه من حركة للطلاب، وهو ما يظهر الحاجة إلى نظام تعليمي يشجع على اكتشاف الآخرين واندماجهم وتقبلهم والتعايش معهم، من أجل تعزيز الوثام والوعي الثقافي الذي يُمكن من فهم مختلف الثقافات عبر بيئات ومجتمعات مختلفة، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية الحفاظ على الهوية الثقافية لطلاب المجتمعات المحلية وتلافي مظاهر الانسلاخ الثقافي والهوياتي وهيمنة الوافد على الأصل والاضطرار إلى الانصياع وفقدان المقومات الحضارية الأساسية. (عمار، 2018)

ه- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: إنّ المكانة الهامة للجامعة تجعل الطلب الاجتماعي على التعليم العالي كبيراً جداً، وهو ما يدعو إلى الاستفادة المثلى من الإقبال المجتمعي المتزايد على الجامعة، وذلك لا يمكن أن يتحقق في نظام التعليم العالي الذي يرى أنّ المقصد الوحيد للجامعة هو الإعداد المهني لشباب المجتمع، بل لابد من فلسفة ومقاصد تعطي مساحة أكبر لفاعلية الجامعة وتأثيرها في تشكيل فكر الشباب والمساهمة في تحقيق تطور المجتمع ونهضته الحضارية بمراجعة الواقع ومتطلبات المرحلة التي يمر بها كل مجتمع من المجتمعات.

و- تنامي اتجاهات الجودة واعتبارات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي: إنّ تزايد الطلب على التعليم العالي في مختلف المجتمعات صاحبه اهتمام كبير بجودته وبذل شتى السبل لتطويره بتطبيق أهم المداخل الإدارية الحديثة واستحداث أنظمة للاعتماد الأكاديمي، وتطوير أنماط جديدة للتعليم مثل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، والجامعات الافتراضية وغيرها، كما أصبحت الجامعات تخضع لتصنيفات عالمية اهتمت بتقييم الجودة في الجامعات بناء على مؤشرات محددة¹، وتنامت معها اعتبارات المسؤولية الاجتماعية للجامعات التي فرضت الاهتمام بتحقيق جودة نظام التعليم العالي ومخرجاته انطلاقاً من صياغة رؤية حديثة تستجيب لهذه الاعتبارات. (Hoff wittenberg Institute , 2006, p. 4)

ز- الحرية الاقتصادية والتجارية: لقد أدت الحرية الاقتصادية إلى انتشار مفاهيم الخصوصية وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية) باعتبارها خدمة يمكن أن تقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد، وهو ما تضمنته "اتفاقية الجاتس" (GATS) التي تركز على تجارة الخدمات، والتعليم هو أحد مكونات هذه الاتفاقية التي أثرت في الاتجاهات المتعلقة بالتعليم العالي (جان و آخرون ، دت، صفحة 52)، وأدت إلى تزايد الاهتمام بالدور الاقتصادي للتعليم، وهو ما بدأ يركز عليه بعض المعنيين بصنع السياسات التعليمية وإصلاحها بترجيح الجدوى الاقتصادية للتعليم، وعلى الرغم من أهمية الدور الاقتصادي للتعليم، إلا أنه ثمة خطورة ومحاذير من ترجيحه وهيمنته على فلسفة التعليم العالي ومقاصده والتحول نحو فكرة "تسليع التعليم" التي يتحول بمقتضاها التعليم العالي إلى سلعة لإنتاج سلع أخرى، وجعله مجرد وسيلة لإعداد وتخريج العمّال لشغل مواقع الإنتاج، بما يتضمنه هذا الأمر من تأثير سلبي على دور مؤسسات التعليم العالي في المجتمع وحد من فاعليتها في المجالات الإنسانية والاجتماعية والحضارية.

من خلال تطرقنا لأهم خصائص البيئة الجامعية المعاصرة والتي تشكل في الوقت ذاته تحديات وعوامل دافعة وموجبة للتطوير والتجديد في مجال التعليم العالي لما لها من أثر على فلسفته وانعكاسات على أدائه، وبما أنّ التعليم العالي يعمل وفق نظام، فإنّ تحقيق الجودة في مخرجات هذا النظام لا يمكن أن تتم بأي حال من الأحوال دون الاهتمام بجودة مدخلاته، ومن أهم هذه المدخلات الفلسفة والمقاصد التي يبني عليها هذا النظام ويسير وفقها والتي يتوجب أن تكون ملبية لاحتياجات المجتمع، متوافقة مع خصوصياته ومحققة لتطلعاته في شتى المجالات.

3. تجديد المقاصد: المضمون والمقومات

يستند التعليم العالي الى فلسفة تعبر عن الرؤية والتصور العام الذي يحدد موقع كل عنصر من عناصر منظومته وما يكون بينها من علاقات ومسارات وعلى أساس هذه الفلسفة تصاغ مقاصد هذا النظام، وبناء على المقاصد تتحدد وظائف مؤسساته، وستعرف فيما يلي على مفهوم التجديد في المقاصد ومضمونه ومقوماته.

1.3 مفهوم المقاصد:

تمثل المقاصد جملة متسقة من الموجهات الفكرية العامة للتعليم الجامعي، وهي أصول فكرية عامة تحدد السياسات والأطر والاستراتيجيات العامة لمنظومة التعليم العالي ومكوناتها وغاياتها ومراميها، وهذه المقاصد لا تنشأ من فراغ، بل لابد أن تنبثق من فلسفة التعليم العالي التي تستند بدورها إلى الفلسفة العامة للمجتمع التي تمثل مجموعة من المراكز والمبادئ التي يطورها المجتمع من خلال خبراته المتراكمة، وفلسفة التعليم العالي تمثل بعداً من أبعاد الفلسفة العامة للمجتمع، والتي تختص بضبط نظامه وتوجيهه (الغربية و غربية، 2001، صفحة 17) ويفترض في فلسفة التعليم العالي ومقاصده أن لا تكون ثابتة أو نهائية، إذ يجب أن تتسم بالمرونة والقابلية للتجديد لاسيما في هذا العصر الذي يشهد تغيرات متلاحقة وتدفقات معرفية على كافة الأصعدة، كما يفترض أن تكون مناسبة لظروف هذا المجتمع وخصوصياته، لهذا نجد أن هناك تبايناً في تصور مقاصد التعليم العالي وغاياته من مجتمع لآخر.

وهنا ونحن بصدد الحديث عن مفهوم مقاصد التعليم العالي، لابد من الإشارة إلى أنه بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات المتصلة بالموضوع، نجد أنه ثمة عدة مصطلحات تستخدم للحديث عن المقاصد، كما يشير إليه " ألفونسو بورررو كبال (Alfonso Borrero Cabal) في كتابه "الجامعة اليوم" (L'université Aujourd'hui)، حيث يشير إلى أنه يتم استخدام مصطلحات مهام وأدوار ووظائف ومسؤوليات للإشارة إلى مقاصد التعليم العالي وغاياته، غير أن التمييز في معاني هذه المصطلحات يبين لنا أن مقاصد التعليم العالي تمثل غاياته التي تتحدد على أساس فلسفة التعليم العالي، وهذه المقاصد تتحقق من خلال مجموعة من الوظائف والأدوار والمسؤوليات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، فالوظائف والأدوار هي وسيلة لتحقيق المقاصد. (Cabal, 1995, p. 23)

2.3 مقاصد التعليم العالي بين التقليدي والحديث:

إنّ التعليم العالي والقضايا المرتبطة به كانت ولا تزال محل نقاش، ولقد شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نقاشات حادة بين اتجاهات عدّة حول مقاصد التعليم العالي، يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ- الاتجاه الأول: ينادي بالرجوع إلى الجامعة التقليدية (الجامعة الباحثة عن المثل) التي تركز على مقصد "التعليم للعلم"، ويعتبر أنصار هذا الاتجاه الجامعة حرماً يقوم على خدمة صفوة من المتعلمين، وبذلك تكون الوظيفة الأساسية للجامعة معرفية بحثية، إذ يرون أن العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن تطبيقاته العملية، وعلى الجامعة أن تستمر في أداء دورها التاريخي في دعم العلم المجرد وتأصيل أطره النظرية واكتشاف آفاق جديدة له، وبالتالي ينصب تركيز مقررات التعليم ومناهجه على التراث الإنساني والدراسات المعرفية العامة التي تفيد في التكوين الفكري للفرد. (بهاء الدين، 2017، صفحة 46)

لكن هذا الاتجاه سرعان ما أخذ في الاضمحلال لعجزه عن مواجهة تحديات المستقبل، ولأنّه يعزل الجامعة عن عالم متحرك دائم التغير ويخلق نوعاً من الهوة المعرفية بين النظرية والتطبيق وهو ما ينعكس سلباً على البنية السوسولوجية للمجتمع.

ب- الاتجاه الثاني: ينادي بربط التعليم العالي بسوق العمل وفقاً لمقصد "التعليم للعمل"، يركز أنصاره على الجانب الاقتصادي للتعليم، وذلك من خلال قيام الجامعة بتزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الطلاب يلتحقون بالجامعات من أجل تحسين مستواهم المعيشي من خلال الحصول على فرصة عمل بفضل الشهادات التي تقدمها لهم الجامعات، ولقد استندت العديد من برامج إصلاح التعليم العالي على هذه الرؤية المعتمدة على معطيات سوق العمل في تحديد فلسفة التعليم العالي ومقاصده، وهو ما يتضح جلياً في رؤى البنك الدولي الذي ركز على قوى السوق، وهو ما اتجهت نحوه أيضاً العديد من نظم التعليم العالي في عدة دول.

غير أنّ هذا الاتجاه تعرّض بدوره للنقد كون الفلسفة التي تربط مقاصد التعليم العالي بشكل آلي بالاحتياجات الضيقة لسوق العمل من شأنها أن تفقد التعليم دوره الريادي في تشكيل منظومة الوعي الاجتماعي وتقيد بالاحتياجات الآنية التي يفرضها سوق العمل، وتفقد أيضاً قدرته على استشراف أولويات أكثر تقدماً وعقلانية لعملية التنمية، كما أنّ الربط بين سياسات التعليم العالي والاحتياجات المباشرة لسوق العمل لاسيما على المدى القصير من شأنه أن يربطه بحجم التوسع أو الانكماش في حجم الاقتصاد وما يخلقه من فرص عمل، كما أنّ هذه الرابطة قد تؤدي إلى إلغاء بعض العلوم بسبب عدم وجود وظائف متعلقة بها في سوق العمل.

ج- الاتجاه الثالث: يدعو إلى ضرورة التحام التعليم العالي بالمجتمع وحاجاته وفقاً لمقصد " العلم للمجتمع "، مع الحفاظ على مهامه الرئيسية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي، على أن يراعى في ذلك تحقيق النفع للمجتمع، وهو بذلك يضيف إلى المهام التقليدية للجامعة مهمة خدمة المجتمع كجانب مكمل، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنّ خدمة المجتمع أساس وجود الجامعة إذ توجه المعرفة لخدمته، رافضين الصورة التي يقدمها غيرهم للجامعة وأهدافها ومهامها، ويعتبرونها قاصرة غير مواكبة لتطورات العصر، إذ يعتبرون التعليم أداة تغيير اجتماعي ويركّزون على الدور التحديثي والتنموي للجامعة، وهو ما ذهب إليه منظرو التحديث أمثال " والت روستو (Walt Rostow) ، " تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) ، و "دانيال ليرنر (Daniel Lerner) معتبرين أنّ الهدف الأساسي للجامعة هو إعداد الأفراد للقيام بأدوار مختلفة في المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول لمشكلاته، وأنّ دورها هو توظيف الدراسات والبحوث لمعالجة تلك المشكلات، وتعد الجامعات الإنجليزية أولى الجامعات التي استحدثت هذا المقصد ونقلته عنها الجامعات الأمريكية واعتمدته حتى أصبحت سمة مميزة للتعليم الجامعي الأمريكي، ولذا أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية كليات المجتمع وأولتها اهتماماً كبيراً، ليبدأ هذا الاتجاه في الانتشار في عدد من الدول المتقدمة والنامية أيضاً، رغم أنّ هناك من يرى أنّ هذا الاتجاه قد يؤثر على المقاصد الأصلية التي أنشأت من أجلها الجامعات والمتعلقة أساساً بالتعليم والبحث العلمي. (بهاء الدين، 2017، صفحة 46)

أمام هذه الاتجاهات المختلفة في رؤيتها لمقاصد التعليم الجامعي، ظهر اتجاه توفيقى حاول الجمع بين الاتجاهات السابقة معتبراً أنّ فلسفة التعليم العالي ومقاصده لا بد أن تنبع من السياق الاجتماعي الذي وجدت فيه وأن تستمد مقوماتها من الرؤى المطروحة، بحيث يشمل التعليم العالي قسماً من الدراسات العامة المتنوعة التي لا تهدف إلى الإعداد لمهنة معينة، وتمارس وظائفها في التدريس والبحث العلمي، إضافة إلى العلوم والمهارات المتخصصة التي تعدّ طلاب الجامعات لمهن ووظائف معينة، إلى جانب إعداد الطالب كفرد مؤثر و فاعل في خدمة مجتمعه، وتوجيه جهود البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع ومعالجة قضاياها، وذلك لكي تكون مقاصد التعليم العالي أكثر شمولية وقدرة على مساندة متطلبات المجتمع في شتى المجالات من خلال أدائها بالإضافة إلى وظيفتي التعليم والبحث العلمي وظيفة ثالثة تتعلق بخدمة المجتمع التي أصبحت اليوم مكوناً أساسياً لأي دور من أدوار الجامعة، سواء كانت بصورتها الكاملة أو حال كونها جزءاً من الوظيفتين الأوليين. (وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2014، صفحة 12)

3.3 مقومات تجديد مقاصد التعليم الجامعي:

يمثل التجديد جملة من التغييرات التي يتم إدخالها على نظام ما بهدف رفع قدرته على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، فهو عمل منظومي مقصود ذو أهداف محددة تتضمن إرادة واضحة في إحداث تغيير يحكمه فكر استراتيجي واضح، فالتجديد في المجال التعليمي هو مشروع لتغيير وتطوير النظام التعليمي وتحديثه في إطار عملية الابتكار، أي أنّ التجديد يحمل في مضمونه مقاصد وغايات غير تقليدية لنظام التعليم العالي، رفعا لكفاءته وفعاليته وتجويداً لمخرجاته وعوائده بالنسبة للمجتمع. (ميلاط ، 2018، صفحة 198)

وتتم عملية التجديد بتحليل الواقع الاجتماعي وأخذ معطياته بعين الاعتبار، وتكمن قيمة الفعل التجديدي فيما يطرحه من بدائل تمكن من تحديث مقاصد التعليم الجامعي (أركان، 2012، صفحة 123)، أما نتائج التجديد فهي تتحدد بالمردود والآثار الإيجابية التي يحققها في المجتمع.

ولكي يكون هذا التجديد في المقاصد ناجحاً ويحقق الأهداف والنتائج المرجوة لابد أن تتوفر فيه المقومات التالية:

أ- المرجعية: يحتاج تجديد مقاصد التعليم العالي إلى الارتكاز على منطلقات مجتمعية عامة مستمدة من الفلسفة العامة للمجتمع التي تعبر عن أهدافه الكلية ونهجه العام وتطلعاته المستقبلية، كما يتوجب مراعاة البعد الحضاري في تجديد مقاصد التعليم العالي، لأنّ التجديد المطلوب لهذه المقاصد ليس مجرد تجديد مظهري شكلي، وإنما هو تجديد نوعي جوهري يمس صلب نظام التعليم العالي وصميمه، فمن غير المتصور أن تبنى استراتيجيات أو ترسم سياسات على الصعيد التعليمي قبل البدء أولاً بمراجعة فلسفة التعليم التي تُحدد معالم هذه السياسات، إذ نجد في الكثير من البلدان العربية أنّ مقاصد التعليم تفتقد إلى الأصالة الذاتية بسبب صدورها عن رؤية مغايرة للرؤى والخصوصيات المجتمعية المحلية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحوال إلى تعميق الهوة بين المعرفة والواقع وتشكيل حالة من الانفصال بين النظري والواقعي في مختلف التخصصات وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. (عمار، 2018)

ب- التغيير كمنطلق للتجديد: إنّ التجديد ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة للتغيير، وهو ينشد تحقيق هذا التغيير بالانتقال من نظام تعليم عالٍ بمقاصد تقليدية إلى نظام قائم على مقاصد حديثة أكثر تطوراً واستجابة لمتطلبات العصر وقضايا المجتمع، والتجديد وفق هذه الرؤية لا ينطلق من نزعة مثالية وإنما ينطلق من قناعة راسخة مؤمنة بقدرة التعليم العالي على إحداث التغيير في المجتمع، فحين يقوم التجديد على معرفة حقيقية لهذا المجتمع، ستكون المقاصد معبرة عن طموحاته وتطلعاته نحو الأفضل. (أركان، 2012، صفحة 122)

ج- التقنين: يحتاج تجديد مقاصد التعليم العالي إلى إطار تشريعي ينظم عملية التجديد ويؤطرها في كافة مؤسسات التعليم العالي الموجودة في المجتمع، حيث تتكفل الوزارة المختصة والقائمون على شأن التعليم العالي بتقنين هذا المجال ورسم معالم التجديد لتحقيق وحدة التوجه والرؤية بين مختلف المؤسسات، مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

د- المعرفة: يقوم كل تطوير للنظم التعليمية على بناء فكري يبدأ - غالباً - بأفكار وتصورات من الفاعلين المعنيين بالعملية ويتم تطويرها بفضل البحوث الأكاديمية المعمقة والمتخصصة في هذا المجال، لتتحول إلى رؤية تتضمن تصوراً لمسار العملية التجديدية وأهدافها، ووعياً والتزاماً بها.

هـ- الارتباطية: كل تجديد في النظم التعليمية لا بد وأن يكون مرتبطاً سببياً ببيئته الاجتماعية، فمشروع تجديد مقاصد نظام التعليم العالي هو وليد محيطه، بل هو مرتبط بوجود أوضاع معينة تدفع إلى القيام بالتغيير والتحديث، فالتجديد هو مشروع مجتمعي يروم تطوير التعليم الجامعي لتوائم مؤسساته التحولات الطارئة على صعيد الزمان والمكان والعلاقات الاجتماعية والتحديات المتزايدة (أركان، 2012، صفحة 122)، وهذا يعني أنّ نظام التعليم العالي في سعيه لتجديد مقاصده لابد أن ينطلق من قضايا المجتمع وأن يعمل في تكامل واتساق مع سائر المنظومات المجتمعية الأخرى.

و- المشاركة: تقتضي عملية التجديد تفعيل سبل المشاركة والحوار مع كل الفاعلين في هذا المجال من تربويين وأكاديميين ومهتمين بشؤون التعليم وصنّاع قرار لتكوين نظرة شاملة ومتكاملة حول الموضوع.

ز- التنظيم: وذلك بأن يتم التجديد في إطار منهجي متكامل الخطوات بدءاً من التخطيط والتصور، مروراً بالتنفيذ والمتابعة المستمرة، وصولاً إلى عمليات التقييم والتقويم التي تكون متزامنة أيضاً مع كل مرحلة من مراحل الإعداد والتنفيذ.

ح- الاستمرارية: الفعل المستمر هو الذي يؤهل عملية التجديد لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة التعليم الجامعي، وذلك من خلال المتابعة المتواصلة للتجديد وتحسينها بما يستجيب لهذه التطورات، فالاستمرارية تعني الالتزام بمسار التجديد ومتابعة نتائجه على المديين المتوسط والطويل.

ط- المردودية: إنّ المساعي والجهود التي تبذل لتجديد مقاصد التعليم العالي لا بد وأن تهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية وأن تترتب عليها عوائد على مستوى الشأن الجماعي والفردى على المديين المتوسط والطويل، وهذه المردودية هي أساس القيام بالتجديد لأننا لا نقوم بالتجديد من أجل التجديد، وأنما من أجل تفعيل الدور المجتمعي للجامعة من خلال نشر المعرفة والمساهمة في التنمية بمختلف جوانبها ونقل التقنية، وتحسين الهوة بين ما تحققة الأنظمة التعليمية وما تحتاجه المجتمعات في تحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية، وهو ما يمثل غاية التجديد والإصلاح في مجال التعليم العالي.

ك - التجديد في أنماط التعليم وبنيتة: إنّ تجديد مقاصد التعليم العالي لا بد وأن يصاحبه تطوير في مناهجه وأنظمتها بما يساعد على تحقيق هذه المقاصد بفعالية، وذلك بالتخلي عن الأنماط التلقينية التي لا يمكن أن تعطي نتائج مرضية سوى تزايد أعداد الخريجين وتدني مستوى التحصيل العلمي، والتوجه بدل ذلك نحو أنماط حديثة قائمة على التعليم التفاعلي وتنمية التفكير النقدي من أجل تحقيق جودة التعليم الجامعي كتحديد أساسي يواجه المجتمعات (الساحات)، الجامعة والمجتمع في الوطن العربي: ملامح العلاقة في عصر العولمة، (2018، صفحة 8)، وهو ما انتهجته العديد من الدول باعتماد أنماط التعليم عن بعد والتعليم القائم على استعمال الطرق والتقنيات الحديثة من خلال الجامعات المفتوحة (Open Universities) وجامعات الهواء (Universities of air) وغيرها من الأنماط المستحدثة في هذا المجال.

4. الجامعة والمشروع المجتمعي:

إنّ الجامعة كمؤسسة تعليمية عالية المستوى يفترض أن تكون في قلب المشروع المجتمعي ونهضته الحضارية، فانعزال الجامعة عن مجتمعتها وابتعادها عن أداء مهامها تجاهه سيفقد مكانتها في المجتمع، وهو ما حدث مع بداية عصر النهضة حيث حصرت الجامعة نفسها في وظيفة التدريس، في الوقت الذي كانت فيه المجتمعات الأوروبية تشهد حركة تغيير واسعة في مختلف المجالات، وهو ما أدى إلى تهميش الجامعة اجتماعيا وظهور الإبداع العلمي من خارجها، ولم تستعد مكانتها إلا بعد أن تواءمت مع حركة التغيير الاجتماعي، وأسفر ذلك عن ظهور أنماط عدّة من التعليم الجامعي يستجيب كل منها لظروف ومتغيرات اجتماعية معينة، حيث ظهر النمط النابليوني للتعليم العالي في فرنسا، وظهر النمط الليبرالي في ألمانيا، والنمط البرجماتي الأمريكي الذي كان من نتائجه ظهور نماذج جديدة ومبتكرة لمؤسسات التعليم العالي، مثل كليات الأرض وجامعة المدينة (Urban University)، والجامعة متعددة الوظائف (Multiversity). (سيد محمود عيد، 2003، صفحة 1)

واليوم يتكرر المشهد مرة أخرى، حيث أصبح الإبداع المعرفي ينبثق من معامل الشركات ومراكز بحوثها، فبدأت الجامعات تتعرض للنقد مرة أخرى وتوصف بأنّها مؤسسات معزولة عن المجتمع، وهو ما يحتم عليها أن تعيد تكييف مقاصدها بما يناسب طبيعة التعليم العالي وبما يمكن من استغلال قدراته وامكانياته على أوسع نطاق وإيجاد مساحة لمقاصد تضمن الدور الفعّال للجامعة في المجتمع، وتؤهلها لاستعادة مكانتها في صدارة مؤسسات المجتمع من خلال الانخراط في مشروعه وقيامها بمجموعة من الأدوار والوظائف التي تعتبر بدورها وسيلة لتحقيق المقاصد الجديدة للجامعة والمواكبة لأنماط التعليم الحديث واحتياجات المجتمعات المعاصرة والتحويلات التي تعرفها، والانتقال بما من وضعية تقليدية تهيمن فيها خدمة سوق العمل إلى وضعية تحمل مواصفات الجودة والحداثة بمفهومها الشامل بما يعزز الفاعلية

المؤسسية لقطاع التعليم العالي ويجعل مؤسساته أكثر ارتباطا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، كما سنبينه فيما يلي:

أ- **الأدوار الاجتماعية للجامعة:** للجامعة مسؤولية هامة في المجال الاجتماعي الذي يحتاج الى تجديد مختلف مؤسسات المجتمع للاسهام الفعّال في تحسين أوضاع المجتمع وتطوره، وهي قضية جوهرية يجب أن تحظى بالاهتمام اللازم في مسارات اصلاح التعليم العالي، لأنّ اغفال المعادلة الاجتماعية (كما سمّاها مالك بن نبي) أفرز تخلفا اقتصاديا في كثير من الدول (جلاب و بومهدي ، 2021، صفحة 462)، و يمكن الإشارة إلى هذه الأدوار ضمن النقاط التالية:

- صناعة النخبة: يعد تكوين الأفراد وإعدادهم لممارسة مهن معينة من المهام المتعارف عليها للجامعات، فهي تقدم للمجتمع أطرا ذات اختصاصات متنوعة وكفاءات مهنية في مختلف المجالات، وهي بذلك تزود المجتمع بالموارد البشرية اللازمة لتشغيل مؤسساته في مختلف القطاعات، وهؤلاء الأفراد يمكن اعتبارهم نخبا " مهنية وفنية "، لكن المجتمعات بحاجة كذلك إلى نخب فكرية تصنعها الجامعة مهمتها التبصر والتفكير واستقصاء مشكلات مجتمعاتها والتفكير في الحلول المناسبة لها، فالدور الحيوي الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة في هذا المجال هو صناعة الإنسان أو الفرد الذي بإمكانه أن يؤدي دور المثقف العضوي في مجتمعه (كما يسميه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci)، وكما يؤكد عليه أيضا "ادوارد شيلز" (Edward Shills) في تعريفه للمثقفين أنهم: " قطاع من بين المتعلمين الذين يسعون إلى صياغة ضمير مجتمعهم ليتجه اتجاها راشدا، وهم يؤثرون على القرارات الكبرى لهذا المجتمع" (خالدي، 2015-2016، صفحة 17)، فالجتمتع بحاجة إلى المرافقة الفكرية في كل مراحل التحول حيث تظهر الحاجة الملحة للنخبة المثقفة لتؤدي دورها في قيادة التغيير نحو الاتجاه الصحيح وتقديم الحلول و إنتاج البدائل الأفضل وطرح تصورات لمشاريع التغيير المنشود، والتي لا يمكن للعامة من أفراد المجتمع إنتاجها، وهو ما يعرف بالدور المدني للجامعات (The civil role of universities) الذي يتجاوز التعليم التقليدي ويجعل من الجامعة مؤسسة رائدة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة، وهو ما تضطلع به الجامعات البحثية العالمية أو جامعات النخبة العالمية التي تؤدي أدوارا أكاديمية وبحثية ومجتمعية عديدة من خلال تناولها لكافة القضايا المجتمعية وخلق مناخ علمي أكاديمي قائم على النقاش العقلاني لهذه القضايا. (ختو ، 2021، صفحة 335)

ويتحقق دور الجامعة في هذا الإطار من خلال الاهتمام بتنشئة الطالب اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وتعميم هذا المسعى على مختلف التخصصات وعدم حصره في تخصصات معينة، ذلك أنّ القيادات العليا للمجتمع في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية تتشكل من خريجي الجامعات، فبقدر ما تستطيع الجامعات أن تعلم وتكوّن الإنسان على استخدام الطريقة العلمية في حل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات وإكسابه القدرة على الحركة والإبداع في خدمة مجتمعه بقدر ما يتقدم المجتمع ويتطور. (الغرايبة و غرايبة، 2001، صفحة 4)

-نشر الوعي: للجامعة مسؤولية كبيرة في بث الوعي وصناعة الرأي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي، لأنّه لا يمكن للمجتمع أن يتجاوز المشاكل التي تواجهه إلّا بالوعي، وذلك لا يتم فقط بالتنظير، بل ينبغي للجامعة أن تتواجد في ساحة المجتمع بالممارسة والعمل الميداني، وذلك من خلال تجديد نخبها وأعضاء هيئتها التدريسية من مختلف التخصصات للقيام بمهام البحث والتطوير وتقديم الخبرة والاستشارة لمؤسسات المجتمع وفتح الباب للحوار المجتمعي، ومثال ذلك ما تقوم به بعض الجامعات الأوروبية بتطبيق برامج وفعاليات ثقافية وتوعوية تحمل اسم "مقاهي المواطنين" (Cafés des citoyens) التي تهدف إلى توعية المجتمع ومشاركته في مناقشة مواضيع متنوعة تخص البيئة والصحة والتعليم والسياسة والاقتصاد، وتقام هذه البرامج في وسط المدن ويديرها أساتذة جامعيون من تخصصات مختلفة بحضور مجموعة من أفراد المجتمع الراغبين في مناقشة هذه المواضيع (وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2014، صفحة 32)، وهو ما تقوم به أيضا بعض الجامعات العربية بإنشاء الكراسي البحثية التي تخدم البحث العلمي في مجال العلوم

الاجتماعية والإنسانية، والحاق مراكز للخدمة المجتمعية بالجامعات وبرامج للتبادل الشباني، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع. (حدار و شيباني، 2020، صفحة 95)

- دعم الانجازات المجتمعية: الجامعة المسؤولة الواعية بالقضايا الاجتماعية لمجتمعها لا يقتصر دورها على تحقيق المكاسب الآنية في المدى القصير، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهود وتكثيف العمل والمبادرة المتجهة إلى المحافظة على تلك المنجزات واستدامتها، وذلك عن طريق تقديم الخبرة والاستشارة والدعم لمؤسسات المجتمع بما تملكه من إمكانيات معرفية وموارد بشرية ذات تخصصات علمية عالية المستوى. -التعليم المستمر: لما كان تقدم المجتمعات يعتمد على مؤهلات أفرادها، فإنه يتعين على الجامعة أن تساهم في ذلك وتوفر فرص الاستفادة من برامج للتعليم والتكوين المستمر لمختلف أفراد المجتمع، إضافة إلى فتح المجال أمام الموظفين من شتى القطاعات لتحديد معارفهم وتحسين مستواهم، وآلية الجامعة في ذلك الدراسة المسائية النظامية للموظفين غير المتفرغين أو عن طريق دورات تكوينية داخل الجامعة أو خارجها، أو عن طريق الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد بواسطة وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال. (كواسي، 2015، صفحة 466)

ب- الأدوار الاقتصادية: يمثل التعليم العالي إحدى الدعامات الرئيسية التي يركز عليها المجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادي، وذلك من خلال اضطلاع مؤسساته بعدة أدوار في هذا المجال أهمها:

- إنتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة من تقنية واقتصاد وغيرها من خلال البحوث والدراسات التطبيقية القائمة على العلاقة المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتلمس احتياجاتها ومشكلاتها والعمل على حلها، والإسهام بجعلها أكثر فعالية وقدرة على النمو والتطور والمنافسة.

- الوفاء باحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة، الصناعية والخدمية، ولابد أن تنطلق الجامعة في هذا من مبدأ تغير الاحتياجات وتنوعها وإعداد الفرد القادر على التكيف مع تغير متطلبات سوق العمل بالتعليم والتدريب المستمر، وهذا يقتضي أن تكون برامج التعليم الجامعي متطورة ومتنوعة حسب الحاجة، وأن تُعنى إلى جانب التخصصات التقليدية بالتخصصات الحديثة. (غري، 2013، 2014، صفحة 58)

- المساهمة في بحث سبل تحقيق التنمية الاقتصادية وإيجاد قاعدة موارد جديدة بديلة للمصادر التقليدية للثروة لتفادي تبعات اعتماد الاقتصاد على الموارد الناضبة، وتوطين الصناعات واستغلال الثروات والخامات محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولا، ثم التوجه إلى التصدير ثانيا، وذلك بتعزيز الشراكة الثلاثية بين كل من الحكومة والجامعات (العمومية منها والخاصة) والمؤسسات الاقتصادية ووضع خبرة الباحثين والمختصين في خدمتها للاستفادة من مخرجات البحوث. (Aydin, 2014, pp. 482,483)

-المساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة من خلال توفير العاملين في التعليم والصحة وغيرها من المجالات المكونة للتنمية البشرية و رأس المال البشري القادر على إحداث التنمية الشاملة، ويشمل ذلك إجراء البحوث والدراسات ووضع الحلول للمشكلات المجتمعية المتمثلة في الأمية أو ضعف التعليم والأمراض والفقر والتخلف والتمييز المجتمعي. (غري، 2013، 2014، صفحة 59)

- نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة في المجتمع المحلي بعد دراسة إمكانية تطبيقها واختبارها عمليا في إطار الحاضنات والمجمّعات التكنولوجية التي تنشأ في إطار الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، واستخدامها في تحسين القطاعات الصناعية والخدمية وترقية نوعية الحياة.²

-مساهمة الجامعة في تقليص البطالة في أوساط الشباب الجامعي من خلال العمل على تنمية الروح الريادية (المقاولاتية) ونشرها في أوساطهم وإعدادهم وتمكينهم من بناء مشاريعهم الخاصة، حيث تساهم الجامعة في احتضان الأفكار الريادية وتطويرها وتحويلها إلى

مشروعات إنتاجية وخدمائية من خلال علاقات الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الصناعة و الإنتاج. (Cabal, 1995, p. 187)

ج- الأدوار الحضارية: تعبر الأدوار الحضارية للتعليم العالي عن رسالة مؤسساته التي يتعين أن تكون متصلة بحضارة المجتمع، فالمجتمع الذي تشكل فيه الوظيفة الحضارية الرسالية للتعليم موقعا حيويا وفاعلا يختلف عن المجتمع الذي تكون فيه الجوانب الحضارية ذات أهمية هامشية وثانوية، ولقد ورد في مضمون كتاب " فلسفة الإصلاح الجامعي " لـ " ادغار فور " (Edgar Faure) أنه : " ثمة من الناس من ينظر إلى الجامعة باعتبارها خادمة للاقتصاد وحسب، فيما يرى آخرون أنها أوجدت لتثقيف مجموعة من الناس وتعليمهم ... غير أنني أريد أن يتضح جيدا أن دور الجامعة ليس ارسقاطيا، ولكنه إسقاط للجامعة على الحياة ... لقد قلت أن الجامعة ستصبح منفصلة عن الأمة وأنا أحييكم أن الجامعة هي الأمة تعلم وتتعلم ". (ميمون، 2018، صفحة 22)

إنّ هذا الرأي الذي عبر عنه " ادجارفور " يشير إلى المهمة الحضارية للجامعة تجاه مجتمعها لتكون بحق " عقل الأمة وضميرها "، وعلى التعليم العالي أن يجعل هذه الرسالة في صميم مقاصده في سبيل تفعيل دور الجامعة في البناء الحضاري للمجتمع وتطويرة في إطار هوية الأمة من خلال عمل الجامعة على حل أزمة الخصوصية والتغريب وتبئية التراث المعرفي بما يناسب مقوماتها بغية إنتاج معايير وأنساق علمية قادرة على تشييد مشروع مجتمعي أصيل.

ولتحقيق ذلك على الجامعة أن تجد الآليات الكفيلة لنشر قيم الحضارة والاعتزاز بالذات والهوية واشاعة الثقافة المدنية والمعارف المتعلقة بها مثل الديمقراطية والمواطنة وثقافة القانون والالتزام المدني والقيم الإنسانية المشتركة، وذلك من خلال المحاضرات والمؤتمرات والاهتمام بالتأليف والنشر في هذه المجالات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لأداء رسالتها في المجتمع، فالجامعة هي المؤسسة التي تتفاعل فيها مدخلات التعليم من خلال مختلف العمليات وصولا الى مخرجات ذات معايير محددة ومتوافقة مع أهدافها ورسالتها. (خرموش و بحري ، 2021، صفحة 104)

5. عوائد تجديد مقاصد التعليم العالي:

إنّ تجديد مقاصد نظام التعليم العالي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لرفع فاعلية مؤسسات التعليم العالي وعوائدها بالنسبة للمجتمع، والمتمثلة في النتائج الإيجابية التي تترتب عن أدائها للأدوار التي سبق ذكرها، وماينجم عنها من آثار على مستوى الشأن الجماعي في المجالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، لأنّ تجديد مقاصد التعليم هو تجديد للمنظومة التعليمية برمتها وتطوير التعليم هو تطوير المجتمع، فالتسابق نحو التطور الذي تشهده دول العالم اليوم والذي يأخذ أشكالا سياسية واقتصادية وعسكرية ما هو في الحقيقة إلا تنافس علمي وتعليمي، لأنّ الدول تتطور في النهاية عن طريق التعليم، وهو ما أشار إليه " أرنولد توينبي " (Arnold Toynbee) في مقولته: " إنّ تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين العلم والكارثة "، فكل المشكلات من صحة واقتصادية واجتماعية تحل عن طريق العلم الذي يُكتسب بالتعليم، وهو ما خلص اليه الأمريكي " بول كينيدي " (Paul Kennedy) في مؤلفه " الاستعداد للقرن الواحد والعشرين " مشيرا إلى أنّ التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمقابلة تحديات هذا القرن، حيث أصبح التعليم محورا أساسيا في صياغة موازين القوة الدولية وتشكيل علاقات الهيمنة والسيادة والتبعية بين الدول.³

ويمكن الإشارة إلى العوائد المتأتية من تجديد مقاصد التعليم العالي ضمن النقاط التالية :

- توسيع آفاق التعليم العالي وتطويره، فتجديد مقاصد التعليم العالي وربطها بقضايا المجتمع من شأنه أن يوسع آفاق هذا التعليم نظرا لتعدد القضايا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، فحصر التعليم الجامعي في مجال التكوين المهني واعتبار الجامعة مركزا لتخريج الموظفين والتركيز على هذه الوظيفة من شأنه أن يؤدي إلى تضيق الرؤى التعليمية بما تتضمنه من قيم إنسانية واجتماعية وثقافية ويعزز فكرة تسليع التعليم، حيث تتحول الجامعة إلى شركة كبرى لا تملك دورا في الثقافة باعتبارها مشروعا مجتمعيًا، بل تتحول

مرجعيتها الأساسية إلى السوق وهو ما تحدث عنه " بيل ريديجنز " (Bill Readings) في مؤلفه " خراب الجامعة " (The university in ruins) معبرا فيه عن مآل فكرة ومؤسسة الجامعة في الغرب. (Cramer, 2000, p. 107).

- تعزيز دور الجامعة في تحقيق التنمية الشاملة لأنّ المقاصد الجديدة للتعليم العالي لا تستثني أي مجال من مجالات التنمية ولا تحصرها في بعدها الاقتصادي، وإنما توسعها وتجعل كل مجال من مجالات التنمية في خدمة المجالات الأخرى انطلاقا من دراسة علاقات التأثير والتأثر القائمة بينها.

- تفعيل الطاقات البشرية وتحويلها إلى طاقات متحركة وفاعلة في خدمة مجتمعاتها، حيث تهدف المقاصد الجديدة للتعليم العالي إلى تكوين الفرد المتعلم الفاعل الواعي بمقتضيات التعامل مع الأحداث والوقائع و تعزز لديه روح المسؤولية تجاه مجتمعه وأمته، وهو ما يساهم إسهاما فعّالا في تحسين رأس المال البشري والاجتماعي والحصول على النتائج البحثية المفيدة للمجتمع. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2018، صفحة 74، 75)

- رفع كفاءة النظام التعليمي وتعزيز مكانة الجامعة في المجتمع: الكفاءة في التعليم هي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة سواء الكفاءة الداخلية (Internal competence) التي تعبر عن مدى كفاءة النظام التعليمي الداخلي وقدرته على القيام بالأدوار المنوطة به، لاسيما في مجال التدريس والبحث العلمي، أو الكفاءة الخارجية (external competence) التي تبحث في علاقة النظام التعليمي بالمحيط الذي يعمل فيه ومدى قدرته على خدمة المجتمع وإفادته من مخرجاته.

- زيادة القدرة على التكيف مع معطيات عصر العولمة والمعلوماتية دون فقدان المقومات الحضارية، فإصلاح التعليم العالي يجب أن ينطلق من مراجعة فلسفته وتحديد مقاصده بما يتوافق والواقع الاجتماعي لإيجاد جامعة أكثر التحاماً بالمجتمع وخدمة له، خاصة وأنّ المجتمعات تتجه نحو مزيد من مشاركة القاعدة في صنع القرار، ولقد أرجعت الدراسات العالمية المقارنة عجز نظم التعليم في الدول النامية إلى غياب فلسفة واضحة ومقاصد محددة للتعليم، حيث غدت هذه الدول معرضا عالميا لأشتات من النماذج والفلسفات التعليمية الوافدة من كل أنحاء العالم، إذ تحاول هذه الدول تطبيقها كما هي أو على الأقل مغلفة بشعارات التطوير والتجديد في بيئة تختلف عن بيئتها الأصلية.

- توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع و مساهمة التعليم في خلق النظام الاجتماعي اللازم لتحقيق الفاعلية الحضارية داخل مؤسسات المجتمع وتوجيهها لخدمة العقد الاجتماعي للمجتمع، فالتعليم العالي بفلسفته ومقاصده الجديدة يعد من أهم العوامل المساعدة على ذلك، فالجامعة ذات المقاصد التقليدية المبنية على استيراد المعرفة والتقليد والإتباع والمفتقرة للمقاصد الجديدة المتعلقة بخدمة المجتمع وحضارته لا تستطيع أن تقدم مخرجات ذات دور حضاري فهي تنتج مهنيين وحسب، لذلك فإنّ التجديد من شأنه أن يسخر الاهتمام المهني للجامعة في سياق خدمة رسالتها الثقافية والحضارية للجامعة وجعل هذه الرسالة ملازمة لمختلف التخصصات بما فيها التقنية، فالمخرجات التقنية وحدها لا تكفي لأنّ سوق العمل يتطلب كفايات أساسية أخرى وثقافة انسانية أصيلة (دكاش ، 2020، صفحة 4)، ومن هنا فالتعليم العالي ليس مجرد نظام يتم بموجبه تأهيل الأفراد للحصول على شهادات تمكّنهم من شغل وظائف معينة، ولكن التعليم اليوم بالإضافة إلى كل ما سبق أصبح رافدا للتنمية المجتمعية، وأصبح لمؤسساته موقع راسخ في إدارة حركة الاجتماع الحضاري، حيث وصلت بعض المجتمعات المتقدمة إلى مستويات يمثل فيها النظام التعليمي عموما والجامعي خصوصا مركز الفاعلية الحضارية، وأصبح لميزانية التعليم أوفر الأقساط، كما صار الاستثمار التعليمي من أنجع وأفيد الاستثمارات في المجتمعات ذات الوعي التعليمي المتقدم. (عمار، 2018)

6. خاتمة:

إذا كان من أهم سمات هذا العصر أنّه عصر العولمة والثورة المعرفية حيث المتغيرات أكثر من الثوابت، فإنّ هذه التحديات وما ينجم عنها من انعكاسات وتأثيرات كبرى على النظم التعليمية تفرض إعادة النظر في هذه النظم ومراجعتها من حيث فلسفتها

ومقاصدها و محتواها وعلاقتها مع محيطها بقصد التكيف مع متغيرات العصر بقدر عال من المرونة والفعالية، ولقد انصب اهتمامنا في هذه الدراسة على تجديد مقاصد التعليم العالي تحديداً باعتبارها مرجعية أساسية لنظام التعليم العالي ومتغيراً جوهرياً لرفع قدرته على الاستجابة لمتطلبات العصر التي يتوجب أن تُواجه بالتجديد انطلاقاً من رؤية تربط التعليم العالي بقضايا المجتمع، لأنّ المجتمع الذي يتكامل مع جامعاته سيستفيد منها في تحسين أوضاعه وتطوير أحواله، بينما المجتمع الذي يعيش الانفصال والتباعد عنها سيعاني من تبعات ذلك وسيختلف عن الركب الحضاري، وهو ما يفرض على القائمين على شأن التعليم العالي في البلدان العربية الاهتمام بتجديد مقاصده وتطوير وظائفه، فرغم التحديات والصعوبات التي يعرفها التعليم العالي في هذه البلدان، إلا أنّ المجتمعات العربية لازالت تؤمن بدور التعليم ومؤسساته في صناعة التغيير، و هو ما يحمّل الجامعات العربية مسؤوليات كبيرة تجاه مجتمعاتها.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتعلقة بها والتي نعرضها كنتائج ضمن النقاط التالية:

- إنّ البيئة الجامعية المعاصرة بخصائصها وتحدياتها من عولمة ومنافسة وثورة معرفية تشكل عوامل تفرض على التعليم الجامعي تحديث مقاصده لتوسع آفاقه وقدراته على الاستجابة للمتغيرات الموجودة في بيئته المحلية والعالمية.

-التجديد عملية تشاركية هادفة ومستمرة يحتاج نجاحها إلى مقومات ومرجعية نابعة من الفلسفة العامة للمجتمع، وتأخذ الواقع الاجتماعي بعين الاعتبار وتصوغ مقاصده التعليمية وفقاً لها بطريقة منهجية علمية.

- الأدوار التي يتوجب أن تؤديها الجامعة يجب أن تكون متماشية وأهداف المشروع المجتمعي وموجهة لخدمته، وهذا يتطلب أن تكون المعرفة التي تنقلها الجامعة من خلال وظيفة التدريس أو تنتجها من خلال وظيفة البحث العلمي ذات مردودية إيجابية للمجتمع.

- ينتج عن التجديد المبني على مقومات صحيحة والمطبق وفق منهجية سليمة فوائد وعوائد خاصة بالنظام الاجتماعي ككل تظهر على المدى المتوسط والطويل، وتعيد للجامعة مكانتها وفعاليتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

وبناء على هذه النتائج تثبت صحة الفرضيات البحثية الرئيسة والفرعية، وهو ما يحيلنا إلى الإشارة إلى العناصر الضرورية الواجب أخذها بعين الاعتبار في مسألة تجديد مقاصد التعليم العالي من أجل تحقيق الدور المأمول منها في المجتمع ضمن التوصيات التالية:

- ضرورة الالتزام والدعم السياسي المستمر لتجديد مقاصد التعليم العالي وتطويره، لأنّ فلسفة التعليم العالي تتأثر لا محالة بسياسة الدولة ونظامها الاجتماعي ومشكلاتها ونظرتها إلى التعليم ومكانته.

- وضع أو تطوير تشريعات تعزز لامركزية مؤسسات التعليم العالي وتضمن استقلاليتها الأكاديمية والإدارية، مع التزام هذه المؤسسات بالقوانين والسياسات والتوجهات العامة للتعليم العالي، على أن يصاحب ذلك تطوير وتطبيق نظم مساءلة تضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

-تضمين مقصد خدمة الجامعة للمجتمع في مختلف تجارب إصلاح التعليم الجامعي لأنّ مواجهة التحديات الكبرى للتعليم الجامعي لا يمكن أن تتم من خلال محاولات الإصلاح الجزئي لبرامجه أو سياساته، لأنّ الأمر يتطلب حركية متعددة ومتكاملة الأبعاد تكون الجامعة في صميمها في سبيل تحقيق المشروع المجتمعي المنشود.

- يجب أن يأتي التجديد من الداخل مع إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين، بشرط مراعاة تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين المجتمعات والدول ما يجعل التجديد متلائماً والأوضاع والقيم المجتمعية السائدة.

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الجامعة في تطوير مؤسسات المجتمع والسعي للاستفادة المثلى من مخرجاتها التي تُعتبر مدخلات للتنمية.

-إعداد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات للقيام بأدوارهم في تحقيق التنمية المجتمعية، وذلك من خلال المشاركة بالخطط والبرامج التي تخدم المجتمع وتحفيزهم لتوجيه أبحاثهم نحو خدمة قضاياها، مع توفير الظروف والإمكانات اللازمة لذلك.

- تضمين مناهج التعليم الجامعي مقررات وفعاليات تتعلق بالمواطنة وخدمة المجتمع وحقوق الإنسان وغيرها لزيادة التفاعل الايجابي مع قضايا المجتمع المحلي على أن تكون هذه المقررات مشتركة تشمل التخصصات الإنسانية والتقنية على السواء.
- توثيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من مختلف القطاعات كإطار لتبادل المنفعة العامة والموارد، عن طريق تكوين مراكز استشارة داخل الجامعة لخدمة هذه المؤسسات الاقتصادية، حيث تعمل الجامعة كبيت خبرة يقدم الخدمات الاستشارية ويساهم في وضع الخطط والبرامج التدريبية، إضافة إلى إشراك أساتذة الجامعات من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجالس إدارة المؤسسات وغيرها من الآليات المعتمدة في هذا المجال.
- تنظيم فعاليات دولية وإقليمية لتبادل الخبرات بين الجامعات الرائدة في خدمة مجتمعاتها واتخاذها كنموذج - مع مراعاة الخصوصيات المحلية. - استحداث جوائز تميز في مجال خدمة الجامعات لمجتمعاتها لزيادة التنافسية بين الجامعات ورفع فاعليتها المؤسسية، لأنّ التعليم العالي لا يمكن أن تتحدد ملامحه المستقبلية وترسم مساراته المطلوبة إلاّ من خلال الأهداف والأدوار الجديدة التي ينبغي أن ترتبط بهذا المستوى من التعليم، فاضطلاع الجامعة بأدوارها وأدائها بكفاءة واقتدار هو ما يجعلها مؤسسات جديرة ومؤهلة للاسهام في تحقيق النهضة وإحداث التغيير في مختلف المجالات.

7. قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية :

- خالد خميس السحاتي . (2018). الجامعة والمجتمع في الوطن العربي : ملامح العلاقة في عصر العولمة. تأليف خالد خميس السحاتي، و آخرون، دور الجامعة في المجتمعات العربية : أعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد. بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.
- خالد خميس السحاتي. (2018). الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات. تأليف خالد خميس السحاتي ، و آخرون، دور الجامعة في المجتمعات العربية : أعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد. بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.
- سامية كواشي. (2015). خدمة المجتمع : الوظيفة الثالثة للجامعات. مجلة العلوم الانسانية، 26(3).
- سعيد خطاب أركان. (2012). التجديدات التربوية في العملية التعليمية. مجلة البحوث التربوية والنفسية، 9(35).
- سفيان ميمون. (2018). الجامعة بين المهمة والرسالة. المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، 3(6).
- سليم دكاش . (2020). فلسفة التعليم العالي. فلسفة التعليم العالي في ظل هيمنة سوق العمل، ندوة دولية افتراضية، 15 سبتمبر 2020. الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية.
- صباح غربي. (2013، 2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي : دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
- علي عمار. (2018، 01 23). الأنظمة التعليمية والتربوية وأناقها المعرفية والفكرية. تاريخ الاسترداد 07 22، 2020، من <http://www.alnoor.se/article.asp?id=332874> مناهج التجديد في فلسفة التربية والتعليم.
- عمار حامد. (2006). الإصلاح المجتمعي : اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية. القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب.
- عيدة حداد، و ليلي شيباني. (2020). جدلية العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع في منظومة التعليم العالي بالجزائر وخدمة المجتمع في ظل انتشار فيروس كورونا. مجلة التمكين الاجتماعي، 02(02).
- فايزة ختو . (2021). أي دور للجامعة في الدول العربية؟ . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 13(2).
- فتيحة جلاب ، و زينب بومهدي . (2021). النهضة والتجديد الحضاري في فكر مالك بن نبي: أي دور للنخبة في عملية البناء. مجلة أبحاث، 6(1).
- فيصل الغرايبة ، و محمود غرايبة. (2001). السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(1).
- ليو جان ، و آخرون . (دت). التعليم من أجل المستقبل : التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين . مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم. مؤسسة قطر.
- محمد خالدي. (2015-2016). تمثالات المثقف للمواطنة في الجزائر (أطروحة دكتوراه). تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.
- منى خرמוש ، و صابر بحري . (2021). مدى تمتع الأستاذ الجامعي بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين. مجلة أبحاث، 6(1).
- نضرة ميلاط . (2018). تجديد التعليم وتطويره من أجل مدرسة فعالة. مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، 1(1).

هاني محمد بهاء الدين. (2017). تطوير التعليم العالي : التحديات الراهنة وأزمة التحول. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. (2014). الوظيفة الثالثة للجامعات. الرياض: وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات.

يوسف سيد محمود عيد. (2003). اتجاهات حديثة لتطوير التعليم العالي. بحث مقدم للمجلس الأعلى للجامعات. القاهرة، جامعة القاهرة: كلية التربية.

ب-باللغات الأجنبية:

- Aydin, O. (2014). Current Developments and Trends in Higher Education. *Journal of Business, Economic and Finance*, 3(4).
- Cabal, A. (1995). *L'université Aujourd'hui: Eléments de Réflexion* (Editions UNESCO ed.). Paris: Centre de Recherche pour le Développement International Ottawa.
- Cramer, P. (2000). Review of The University in Ruins. *Workplace: A Journal for Academic Labor*(6).
- Hoff wittenberg Institute . (2006). *Current and Future Trends in Higher Education*. Austria: Federal Ministry for Education, Science and Culture.

8.الهوامش:

¹ يُعد نظام التصنيفات الدولية للجامعات أحد التوجهات العالمية المرتبطة العولمة وتدويل التعليم، تعود بوادره الأولى إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بظهور بعض الدراسات الأوروبية التي حاولت تقييم نوعية المؤسسات والباحثين فيها، أبرزها دراسة العالم الإنجليزي " أليك مكان" (AlickMacan) المنشورة عام 1890 بعنوان " من أين نحصل على أفضل رجالنا " (Where we get our best men) التي سعى من خلالها إلى التعرف على الجامعات التي تكون وتخرج أبرز الشخصيات في مختلف المجالات والذين تأثروا في نجاحهم بعوامل عدة من بينها الجامعات التي تلقوا تكوينهم فيها، ونشر تقريره الخاص للجامعات الرائدة في هذا المجال، ولقد حظي هذا الترتيب باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين، لتظهر بعدها التصنيفات بالشكل والنظام المتعارف عليه اليوم . أنظر: سعيد الصديقي. (2014). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي : الطريق نحو التميز. مجلة رؤى إستراتيجية، 2 (6).

² اهتمت العديد من الدول بهذا النوع من الشراكة ، فلقد تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية وطنية للشراكة المجتمعية للكليات والجامعات تسمى " Campuses community engagement " ، والتي نمت عضويتها لتضم عددا كبيرا من المؤسسات، ولقد اتجهت معظم الجامعات الأمريكية إلى الشراكة المجتمعية، ومن النماذج التي يمكن ذكرها في هذا المجال " جامعة ستانفورد " (Stanford University) التي ساهمت في ظهور وادي السيلكون، حيث عقدت شراكات مع مؤسسات عدة أهمها " Hawelet Packard " ، ولقد نتج عن هذه الشراكة انجازات هامة تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية، وتشير التقارير أن أرباحا كبيرة حققتها شركات وادي السيلكون التي بدأت من خلال خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة " استانفورد "، والأمثلة عن هذا النوع من الشراكات بين الجامعات الأمريكية والمؤسسات كثيرة . أنظر: راضية بوزيان.(2010). واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات

الاقتصادية في الجزائر: رؤية استشرافية وإطار مقترح للإصلاح. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 3 (04).

³لمزيد من التفاصيل أنظر: بول كيندي. (1992). الاستعداد للقرن الحادي والعشرين (ترجمة: محمد عبد القادر، غازي مسعود). بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع.